

أكد أن الكويت نجحت في جذب واستقطاب أكثر من 7مليارات دولار خلال السنوات الثلاث الماضية

الروضان: الصين استحوذت على 50 بالمئة من الاستثمارات في البلاد

واكد ان الهيئة تستهدف الاجتماع مع العديد من شركات القطاع الخاص العاملة في قطاعات الخدمات اللوجستية والبناء وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الصحية وتعريفهم بمتايها القانوني الكويتي بهدف جذبهم للاستثمار في الكويت.

وقال «إنه بعد مرور عام ونصف على افتتاح أول شركة صينية رأينا أن هناك قبولاً متزايداً لجذب المزيد من الشركات الصينية للكويت نظراً لتنوع القطاعات والخدمات المقدمة من قبلهم». وأضاف الصياح أن الشركات الصينية العاملة في الكويت حالياً ملتزمة بما يطلبه عليها القانون الكويتي في نسب التوظيف للمواطنين والمسؤولية المقررة عليهم كما انها ملتزمة بتقديم خدمات ومنتجات تتناسب تماماً مع الخطط التنموية للكويت.

واكد أن شركة (هواوي) على سبيل المثال تقوم سنوياً بابتعاث 17 طالباً كويتياً في دورات تدريبية إلى مقراتها الرئيسية في الصين كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية لتبادل وتدريب الكوئيين في قطاع الاتصالات. وأوضح أن أغلب الشركات العالمية الكبرى لديها مصانع عاملة في الصين وبالتالي فإن أغلب الشركات الصينية أصبحت تمتلك الخبرة الكبيرة في مختلف القطاعات ولهذا فإن جذب تلك الشركات للعمل في الكويت تعتبر من أهداف الهيئة الرئيسية.

وكشف عن أن الكويت بصدد فتح السوق لجذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي ستحتاج لما يسمى بالمناطق اللوجستية ومن أجل هذا تم التنسيق مع الهيئة العامة للصناعة من أجل توفير الأراضي التي يحتاج إليها المستثمرون الأجانب في هذا القطاع مبيدا أهمية الزيارة لتعزيز العلاقة الاستثمارية بين الطرفين مؤكداً على «أن تواجدنا جغرافياً بالقرب من أسواق أقليمية رئيسية يساهم في زيادة جذب الشركات الأجنبية».

وشتمل وزارة التجارة والصناعة على دعم النشاطات التجارية والاقتصادية والإشراف عليها وتعزيز وترويج الصادرات المحلية في الأسواق الخارجية في مسمى أن تكون منظومة حكومية أكثر تميزاً بما يجعل الكويت مركزاً مالياً وتجاريًا عالمياً.



السير العام ثابته العامة للصناعة بالوكالة عبد الكريم تقي

■ جذب الاستثمارات المختلفة واستقطابها إلى البلاد لا يستهدف فقط تحسين الاقتصاد بل التطلع لتوفير فرص العمل

■ تقي: زيارة الهيئة إلى الصين تأتي تمهيداً لتفعيل دور القطاع الصناعي في دخوله ضمن القطاعات المؤثرة في مصادر الدخل الوطني

ولفت الوزان إلى أن الوفد سيبحث سبل التعاون مع حكومة الصين الشعبية والشركات الصينية في مجال دعم وتطوير الأعمال في دولة الكويت مضيفاً أنه سيتم الاستفادة من الخبرات والاستمرارية ونجاح المشاريع في المبادرة ومحاولة خلق فرص لرواد الأعمال في الكويت.

من ناحية قال مدير إدارة التجارة الخارجية والاقتصادية والإشراف عليها وتعزيز وترويج الصادرات المحلية في الأسواق الخارجية في مسمى أن تكون منظومة حكومية أكثر تميزاً بما يجعل الكويت مركزاً مالياً وتجاريًا عالمياً.

المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأضاف الوزان أن الزيارات ستبحث سبل التعاون لخلق بيئة ومناخ مناسب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الكويتية وفق مقاييس اقتصادية لتحقيق الاستفادة والاستمرارية ونجاح المشاريع في القطاعات اللوجستية والصناعية والتكنولوجية وغيرها.

وذكر أن الصندوق سيقوم بتسويق خطة دولة الكويت في دعم المشاريع وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويكون لهذا القطاع دور ريادي في الاقتصاد الوطني خلال السنوات المقبلة. وأوضح «أننا سنشرح للطرف الصيني جميع الزايات والخدمات التي تقدمها دولة الكويت للمبادرين وأصحاب المشاريع في هذا القطاع الحيوي والهام».

التي خلق تحالفات مع قطاع التسويق الإلكتروني كشركة (علي بابا) وشركة (جي دي) من خلال تسويق المنتجات الصناعية الكويتية في هذه الشركات لافتاً إلى التركيز على شركات النقل والمصانع التي تخصص بصناعات الجبل الرابع مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد بما يسهم في تنويع الصناعات واستقطاب الصناعات ذات القيمة المضافة بجانب نقل المعرفة للقطاع الصناعي الكويتي.

بجوده أكد نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشعل الوزان لركوئا أن الصندوق يسعى من خلال زيارة الوفد الكويتي إلى الصين للاستفادة من برامج الشركات الصينية في دعم



وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان

■ هناك توجيهات من قبل صاحب السمو لتعزيز العلاقات الكويتية - الصينية الاقتصادية

■ الشركات الصينية تتميز بقوة اقتصادية ومالية فعالة وهي تستهدف الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط

وإشار إلى أن الزيارة تهدف كذلك إلى مشاركة تمويل البنى التحتية للمشاريع الصناعية للهيئة التي الصين تأتي تمهيداً لتفعيل دور القطاع الصناعي في دخله ضمن القطاعات المؤثرة في مصاب الدخل الوطني وتهدف إلى وضع الكويت على خارطة الدول المصنعة والتكامل مع القطاعات الأخرى في البلد.

وأضاف تقي أن زيارة الصين تحددت بأهداف عديدة منها تسهيل الخبرات مع الجانب الصيني بكيفية إنشاء وإدارة المدن الصناعية الجديدة ووضع الكويت على حزام طريق الحرير الصيني لتعزيز الاقتصاد الكويتي وجعل الكويت مركز تبادل متنوع (تجاري وصناعي واستثماري وخدمي).

من جانبه أكد المدير العام للهيئة العامة للصناعة بالوكالة عبد الكريم تقي لـ(كوئنا) أن زيارة الهيئة إلى الصين تأتي تمهيداً لتفعيل دور القطاع الصناعي في دخله ضمن القطاعات المؤثرة في مصاب الدخل الوطني وتهدف إلى وضع الكويت على خارطة الدول المصنعة والتكامل مع القطاعات الأخرى في البلد.

وأشار إلى أن الزيارة تهدف كذلك إلى مشاركة تمويل البنى التحتية للمشاريع الصناعية للهيئة التي الصين تأتي تمهيداً لتفعيل دور القطاع الصناعي في دخله ضمن القطاعات المؤثرة في مصاب الدخل الوطني وتهدف إلى وضع الكويت على خارطة الدول المصنعة والتكامل مع القطاعات الأخرى في البلد.

أرضاً خصبة وجاذبة لاستثمارات قائمة وتضعها في مصاف الدول المتقدمة. وذكر أن الجهات الحكومية المشاركة في الزيارة إلى الصين هي كل من الهيئة العامة للصناعة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وموضعا أن الزيارة تشمل العاصمة بكين وثلاث مدن رئيسية أخرى يجري خلالها لقاءات مع كبار المسؤولين هناك.

وأعرب الوزير الروضان عن أمله في نجاح تلك الزيارة المرتقبة مع المسؤولين الصينيين وذلك لتقليد رؤية سمو أمير البلاد بتحويل الكويت إلى مركز تجاري ومالي واقتصادي.

أعلن وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان أن الكويت نجحت في جذب واستقطاب أكثر من سبعة مليارات دولار أمريكي استثمارات مباشرة خلال السنوات الثلاث الماضية منها 50 بالمئة لصالح الشركات الصينية.

وأكد الوزير الروضان في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كوئا» أول أسس بمناسبة الزيارة التي يبدأها اليوم الثلاثاء إلى جمهورية الصين الشعبية والتي تأتي لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الطرفين أن أهم القطاعات التي يسعى الجانب الكويتي لتطويرها هي جذب الاستثمارات المباشرة والتركيز على تطوير القطاع الصناعي فضلاً عن تحسين بيئة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأشار إلى أن هناك توجيهات من قبل صاحب سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لتعزيز العلاقات الصينية – الكويتية الاقتصادية علاوة على وجود خطة متكاملة من قبل الدولة لجذب الاستثمارات المتنوعة.

وأفاد الوزير الروضان بأن جذب الاستثمارات المختلفة واستقطابها إلى البلاد لا يستهدف فقط تحسين اقتصاد الكويت بل التطلع لتوفير فرص العمل خاصة للشباب وإعطائهم الفرصة لإبراز مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة والاستفادة أيضاً من خبراتهم عبر التكنولوجيا المتطورة.

وذكر أن المسؤولين الصينيين لديهم الرغبة في تحسين وتطوير بيئة الأعمال في البلاد مؤكداً أن الكويت تسعى لتمهيد الطريق لسبوة استثمارات خاصة أن هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية وفرت العديد من المميزات للشركات الصينية.

ورأى الروضان أن الشركات الصينية تتميز بقوة اقتصادية ومالية فعالة وهي تستهدف الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط لافتاً إلى أن هناك العديد من الاتفاقيات وقعت مع الجانب الصيني والزيارة تأتي أيضاً لتفعيلها.

وأكد أن وجود الاستثمارات الاقتصادية المختلفة في الكويت ووجود سياسة خارجية متزنة فضلاً عن موقعها الجغرافي المتميز كلها عوامل تنافسية تجعل البلاد

جاء موجات من عمليات الشراء طالت عموم الأسهم التي كانت في مرمى التداولات

البورصة عادت من إجازة العيد...قوية



البورصة عودت قوية بعد الإجازة

استهلّت بورصة الكويت تعاملاتها عن شهر سبتمبر أسس على ارتفاع في مؤشراتها الرئيسية جراء موجات من عمليات الشراء طالت عموم الأسهم التي كانت في مرمى التداولات سواء المؤكدة مؤشر (كويت 15) أو الصغيرة لأساساً في قطاعات الخدمات المالية والمصارف والعقارات.

وكان لافتاً التحركات المدروسة في الساعة الأخيرة تجاه أسهم يدور حولها بعض الأخبار وجلبها من الطراز التشغيلي التي تخطى باهتمام المتعاملين والمحافظ المالية ومنها (الامتياز الاستثمارية) و(صكوك) و(بيتك) و(أجيليتي). وبدأ من وتيرة الأداء العام للجلسة منذ افتتاحها حتى قرع جرس الإغلاق توجيه دقة الضغوطات على كثير من أسهم الشركات التابعة لأحدى المجموعات الاستثمارية متوسطة الأسعار وكذلك أسهم الشركات المضاربة.

وشهدت أسهم الشركات القيادية لاسمياً المصرفية منها ارتفاعاً لافتاً بكلمات تداول «جيدة» ما انعكس على مؤشر القيمة المتقدمة. ومن المتوقع أن تشهد الجلستين المقبلتين تصحيحاً في المستويات السعرية للأسهم خاصة أسهم الشركات الشاملة التي تبلغ قيمتها نحو 50 نقلاً والتي لعبت دوراً كبيراً في تسامات الجلسات الأخيرة لشهر أغسطس الماضي.

ولحت بورصة الكويت في المرتبة الأولى خليجياً من حيث الأداء خلال الأشهر الثمانية الماضية بعد صعود المؤشر العام بنسبة 19.9 في المئة حيث أنهى الجلسة الأخيرة من شهر

أغسطس عند مستوى 6892.1 نقطة كما ارتفعت القيمة بنسبة 12.4 في المئة لتلامس 28.7 مليار دينار كويتي (نحو 93.8 مليار دولار).

وناب بعض المتعاملين الفصاح (بك بوبيان) بشأن التصنيف الائتماني والفصاح من شركة (عقارات الكويت) بخصوص نشاط تداول غير اعتيادي على أسهم الشركة.

كما تابع هؤلاء الفصاح من هيئة أسواق المال على موافقتها لنشرة الإكتتاب العام لزيادة رأس مال شركة (موباك) إضافة إلى إعادة التذكير ببيع كمية تتجاوز 5 في المئة من أسهم شركة الدار للتأمين والاستثمار. واهتم بعض المتعاملين بالفصاح عن تنفيذ بيع أوراق مالية (مدرجة) لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل إضافة إلى أخبار انسحاب شركات (المواساة) وال(نمار) و(نفاس) و(إيس) خلال العامين الحالي والمقبل.

وبالنظر إلى الشركات التي كانت في بؤرة الارتفاعات فكانت تدور حول (كفيك) و(وسام) و(الديرة) و(برقان) و(أبنا) أما الشركات الأكثر تداولاً فكانت (أهلي متحد) و(الامتياز) و(صكوك) و(عقارات ك) و(السورية). واستشهدت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (العبد) و(وطنية م ب) و(المصالح ع) و(أجيل) و(أريد) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 64 شركة وانخفاض أسهم

صادرات النفط الخام الكويتي لليابان تسجل ارتفاعاً بنسبة 19.2 في المئة

المئة من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام مرتفعة بنسبة 9.9 في المئة عن العام الماضي. ولا تزال المملكة العربية السعودية أكبر مزود نفط خام لليابان إذ ارتفعت صادراتها لليابان في شهر يوليو الماضي بنسبة 26.4 في المئة عن العام الماضي لتصل إلى 1.34 ألف برميل يومياً تمكها دولة الإمارات العربية المتحدة التي ارتفعت صادراتها لليابان بنسبة 1.7 في المئة لتصل إلى 698 ألف برميل يومياً.

واحتلت قطر المرتبة الثالثة بصادراتها التي بلغت 263 ألف برميل يومياً مرتفعة بنسبة 20.7 في المئة فيما احتلت روسيا المرتبة الخامسة بصادراتها التي بلغت 1.4 ألف برميل يومياً مرتفعة بنسبة 20.7 في المئة. وتعد اليابان ثالث أكبر مستهلك نفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

اظهرت بيانات حكومية يابانية أسس أن صادرات النفط الخام الكويتي لليابان قفزت للمرة الثالثة على التوالي بنسبة 19.2 في المئة في شهر يوليو الماضي مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى 7.06 مليون برميل أي 228 ألف برميل يومياً. وذكرت وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية في تقرير أولي أن دولة الكويت باعتبارها رابع أكبر مزود نفط لليابان صدرت نسبة 6.8 في المئة من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام.

وأشارت إلى نمو إجمالي واردات اليابان من النفط الخام في شهر يوليو الماضي للمرة الأولى منذ ثلاثة أشهر بنسبة 6.5 في المئة على أساس سنوي لتبلغ 35 مليون برميل.

وأوضحت الوكالة أن الشحنات من الشرق الأوسط شكلت في الفترة ذاتها نسبة 84.5 في المئة من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام.

قال بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن النمو السنوي للاتئمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي الكويتي بلغ نحو 3.6 في المئة في يونيو الماضي ليبلغ 13.4 مليار دينار كويتي «نحو 117 مليار دولار أمريكي» مقابل 34.3 مليار دينار (نحو 112 مليار دولار) في نفس الشهر من 2016.

وأضاف (بيتك) في تقريره الشهري المصاير أسس عن

التطورات النقدية في الكويت أن التسهيلات الائتمانية الموجبة للقطاعي الصناعة والمؤسسات المالية غير البنوك تراجعت بنسبة 10.6 و8.5 في المئة على التوالي. وأوضح أن التسهيلات الائتمانية الموجبة إلى قطاع النفط الخام والغاز بلغت 1.4 مليار دينار (نحو 4.6 مليار دولار) إذ تمثل نحو 3.8 في المئة من إجمالي الائتمان في